

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

درس الزمالك

حسين عبدالرازق



قدمت الجمعية العمومية لنادي الزمالك التي انعقدت يوم الجمعة الماضي لانتخاب رئيس ومجلس إدارة النادي درساً مهماً للمجتمع المصري كله، سواء بحجم الحضور والمشاركة، أو المتاح الصحي والديمقراطي الذي جرت فيه الانتخابات وإتاحة الفرصة لجميع الأعضاء وللمجتمع المصري كله لمراقبة الانتخابات عبر كاميرات القنوات الفضائية التي صورت ونقلت كل تفصيلة حدثت في هذا اليوم، أو نزاهة وحرية الانتخابات التي تولي إدارتها بالكامل القضاة، أو قيام الأمن بدوره الصحيح في توفير الأمن وحماية النظام دون تدخل أو سوء معاملة.

لقد شارك في الجمعية العمومية والانتخابات ٢٥ ألفاً و ٩٥٠ عضواً من أعضاء الجمعية العمومية لنادي الزمالك البالغ عددهم ٤٣ ألفاً، وهو أعلى حجم للمشاركة في انتخابات الأندية الرياضية كافة وبنسبة غير مسبوقة تصل إلى ٣٥،٦٠٪ وساعدت على هذا التواجد الكبير والمشاركة الواسعة مجموعة من العوامل:

أولها ثقة أعضاء الجمعية العمومية في نزاهة الانتخابات، فعلى عكس الانتخابات والاستفتاءات العامة في مصر التي يجري تزويرها بصورة مستمرة، فانتخابات النقابات المهنية والنوادي لا تتأهل شيعة التزوير سواء عندما كانت كل نقابة مهنية تتولى إجراء انتخاباتها بصورة مستقلة أو بعد إخضاعها لقانون النقابات ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وإشراف القضاة عليها، فتولى القضاة إدارة العملية الانتخابية وفر لهذه الانتخابات ضماناً ضد

التزوير. رغبة أعضاء الجمعية العمومية في استعادة ناديهم بعد تدخل الجهة الإدارية وحل مجلس إدارة النادي عام ٢٠٠٥ بعد الانتخابات بارية أشهر، والنق المظلم الذي دخل فيه النادي والقضايا والقضايا المضادة، وفرض اللوصاية على النادي وحرمان أعضائه من ممارسة حقهم في إدارة ناديهم والاختيار الديمقراطي لمجلس إدارته، وهو ما أدى إلى تدهور أوضاع عديدة في هذا الصرح الرياضي العريق.

النظام الأمن بدوره الصحيح وهو توفير الأمن للناخبين وحماية النظام، من خلال وجود ١٥٠ ضابطاً من الأمن العام والبحث الجنائي بمحافطة الجيزة، وعد كبير من جنود الأمن المركزي خارج أسوار النادي، تحت قيادة اللواء محسن حفطي مساعد أول وزير الداخلية مدير أمن الجيزة، والحرص على عدم تدخل الأمن في سير العملية الانتخابية، التي توأماها بالكامل ١٠٥ من القضاة يعاونهم ٤٥٠ من موظفي مديرية الشباب والرياضة في ١٠٠ من لجان التصويت.

الاتفاق بين جميع أعضاء النادي على الحاجة إلى «التغيير». هذا الشعار الصحيح الذي هيمن على المجتمع في مصر، سواء في الحياة السياسية التي تجتمعت في ظل احتكار الحزب الوطني للسلطة ٢٣ عاماً متصلة، أو في النقابات والنوادي والمؤسسات الديمقراطية عامة.

الظاهرة الثانية التي تلفت النظر في هذه الانتخابات هي إجراؤها تحت رقابة الجمعية العمومية للنادي والرأي العام، فلم تفرض أي قيود أو تقام حواجز أمام أعضاء الجمعية العمومية أو الصحفيين أو مصوري الصحف أو كاميرات القنوات التلفزيونية الأرضية والفضائية، الذين تحركوا بحرية في كل مكان وسجلوا كل تفاصيل المشهد الانتخابي ونقلوها إلى الرأي العام، وقد تكون هذه الرقابة لا الرأي العام - مع عوامل أخرى - أحد أسباب مرور هذا اليوم - رغم عنف المنافسة وحديثها - في سلام ورون أن يعكر صفوه أي مشاكل أو لوجوه للتجاوز أو العنف.

الظاهرة الثالثة تتعلق بنتائج هذه الانتخابات، وليس من حقي أو من حق أحد تقييم هذه النتائج، فهي في النهاية خيار أعضاء الجمعية العمومية أصحاب النادي الحقيقيين ولكن هناك ملاحظات

الشريعة وحقوق الإنسان

فريدة النقاش



تتوالى الكتابات والإسهامات الأكاديمية التي تعالج حياة محمد صلي الله عليه وسلم -وتخضعها للبحث العلمي الدقيق في ضوء ما استجد في ميادين المنهج والاكتشافات العلمية والتاريخية والحريات خاصة فيما يتعلق بهذا الجزء الغامض من تاريخ العرب قبل الإسلام والذي اعتدنا أن نطلق عليه وصف العصر الجاهلي.

وترتبط هذه الدراسات الجديدة لا فحسب بالتقدم الهائل في ميادين البحث العلمي حول تاريخ الأديان والحضارات والتطور في دراسات الأديان المقارنة وإنما ترتبط أيضاً بالاهتمام المتزايد للسياسات الغربية أوروبية وأمريكية بمعرفة الإسلام والمسلمين على نحو أفضل بسبب الهجرة المتزايدة من هذا العالم إليهم وأيضاً بسبب التغيرات الهائلة في باطن الأرض التي يمتلكها العالم الإسلامي وعلي رأسها البرترول فضلاً عن طرق المواصلات فوق هذه الأرض وعبر البحار والمحيطات التي تظل عليها.

وتندركنا هذه الوفرة في الكتابة عن الإسلام بولادة علم الاستشراق الأوروبي في القرن التاسع عشر مع بدء الحملات العسكرية إلى بلدان الشرق واستعمارها ليكون الاستشراق في الغالب الأعم الأداة الفكرية للاستعمار الذي رأى ميكراً أن المعرفة قوة بل وسلاح في معركته لنهب ثروات الشعوب وإخضاعها وهي الحقيقة التي أضاءها بجلاء كتاب المفكر الفلسطيني الراحل إيوارد سعيد عن «الاستشراق».

وفي عددها الأخير الذي يحمل رقم ٩٠ والذي خصصته مجلة «فكر وفن» الألمانية التي يصدرها معهد جوتة للشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان مجموعة من القضايا الشائكة في العالم الإسلامي تناولها كتاب ويحسون عرب والمأن إنحدر بعضهم من مدرسة الاستشراق الألماني التي اختلفت عن الاستشراق الأوروبي الآخر لأن ألمانيا لم تستعمر الوطن العربي ولم تتوسع في العالم الإسلامي على العكس من كل من إنجلترا وفرنسا. ويقول التحرير في افتتاحية العدد إن من يقرأ «سيدرك أن النقاش حول القانون سيقرب مصير العلاقات بين الغرب والإسلام. كما سيكشف كم أن التصورات عن الشريعة والإسلام سطحية وخاصة سواء في الغرب أو في العالم الإسلامي نفسه.

وقد اختار القاتمون على المجلة موضوع الملف احتفالاً بمرور ستين عاماً على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذا الإعلان الذي يحمل قياً عالية وكان المفكر والسياسي اللبناني شارل مالك هو الذي وضع ديباجته والتي يعتبرها البعض أكثر أهمية من الإعلان نفسه كما شارك في وضع موادها القانوني المصري المرموق محمود عزمي، وهي حقائق بسيطة يتجاهلها الأيديولوجيون الذين يرون أن المواثيق الدولية غريبة علينا وتحمل قيماً مستوردة.

ورغم عالمية القيم، ورغم مساهمة العرب مسلمين ومسيحيين في وضع الإعلان، والمواثيق الأخرى لاتزال الرؤى بل والقوى التي تعتمد مرجعية الشريعة تخبئ خلفها - أي الشريعة - باسم الخصوصية حتى تتصل من المعايير والقيم العالمية.

ومن هنا كثرت إعلانات من نوع خاص كإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام الذي تبنته دول المؤتمر الإسلامي عام ١٩٩٠ كبديل عن الإعلان العالمي ونصن مواد غامضة حول الخصوصية. ويتطرق العدد لموضوع الحرية الدينية التي رأى الألماني، لوكاس فيك، أنها تواجه برض شديد من قبل الإسلام. رفض لا يتأتى من اعتبارات سياسية فقط، وإنما يتأتى بشكل خاص من التصورات اللاهوتية الأنثروبولوجية فحسب المفهوم الإسلامي يولد الإنسان مسلماً بالفطرة، تلعب الظروف الخارجية دوراً في تهويده أو تنصيره أو حتى الحادة، ولهذا لا يعتبر الارتداد عن الهوية الإسلامية الأصلية مظهراً من مظاهر الحرية الفردية، بل عودة إلى الضلال وعقوقاً سياسياً.

ونحن نختبر الآن في مصر في كل من القضايا المثارة ضد البهائين والمسلمين والمتصيرين أو المسلمين العائدين لياديهم الأولى بعد أن كانوا قد أسلموا - نختبر صحة هذه الأفكار بينما لا يسعنا الاستمرار في تناولها على حرية الاعتقاد باعتبارها حرية بلا قيود ولا ينظرها قانون، بينما نصت مادته الثانية على أن دين الدولة هو الإسلام.

ويستخلص الباحث أنه «ليس لعلماء المسلمين خبرة إيجابية مع النموذج الدستوري، ولا تجد الحريات الفردية في مسائل الزواج والدين وحرية التعبير في البلدان ذات الطابع الإسلامي حتى اليوم إلا القليل من الدعم الرسمي رغم أنها مضمونة شكلياً من الدستور.

وتتطوي فكرة الاحتكام للشريعة على مخاطر كثيرة إذ لم يكن هناك أبداً فهم موحد للشريعة، لأنه كانت هناك دائماً رؤى لاهوتية مختلفة ومدارس شريعة متعددة، كما يقول الباحث عباس بوبا.

ويعرض العدد لثلاثة كتب جديدة ظهرت دفعة واحدة في ألمانيا عن حياة محمد ويقارن بينها كتابان «تكوين أمير بور»، ومن ضمنها كتاب لأمستاد علوم القرآن نصر حامد أبو زيد بالاشتراك مع باحثة ألمانية من أصل تركي هي «هلال سينجيز»، لعنا نتصل على ترجمة له قريباً. أما الكتابان الآخران فيناقضان بعضها حول قضيتين إشكاليتين الأولى عن شخصية النبي وأدواره والثانية عن العصر الجاهلي وحقيقة أن فهم المسلمين لتاريخ الإسلام ظل دائماً يؤكد على الفرق الذي أقامه الله بين العلاقات القائمة في المجتمع الوثني والعلاقات داخل الإسلام.

أما أهمية كتاب «نصر حامد أبو زيد، وسينجيز»، فتكمن في أنه يقربنا من فهم الدور الذي لعبه النبي محمد دون رتوش تجميلية وهو ما استخلصه «بور».

أتمنى لو قامت إحدى دور النشر بإعادة طبع هذا من فكر وفن وطره في الأسواق ليكون في متناول أوسع جمهور من القراء، وتدور مناقشات عقلانية حول مادته التي تتحور حول غربة مفاهيم حقوق الإنسان في العالم الإسلامي.

التأثيرات السلبية لتكنولوجيا الاعلام والاتصالات على ثقافات الشعوب



السلبية أو الإيجابية منها. لأن وتيرة هذه التأثيرات تصاعدت بشكل كبير في العصور الحديثة، إذ سبعا في عصرنا الحالي بفعل ما أحدثته تكنولوجيا الاتصالات والإعلام من تغيرات جوهرية في حياة الناس، وقد ساهمت تكنولوجيا الإعلام والاتصالات في أحداث تغيير كبير في المجتمعات والتأثير السلبى على كثير من الثقافات بفعل تكمتها من إيصال مختلف أنواع الرسائل الثقافية وتنصيب مجموعة من المهارات والتقنيات.

وفي العصر الحديث اتسع الموضوع ليشمل الحاضر المريد من الباحث، لاسيما عالم الاتصال الكندي المعروف، (مارشال ماكلوهان) والبروفيسور الأمريكي (هربرت شيلبر) وقد جاءت تكنولوجيا الإعلام والاتصالات الحديثة لتشير إلى وجود تحد مهم ومصيري للثقافات الإنسانية في الدول المختلفة تكنولوجيا، فالتكنولوجيا غمرت العالم في مختلف مناحي حياته البسيطة والمعقدة، وباتت تهدد ثقافات هذه الدول من قبل ثقافات أخرى تسود في دول أخرى منها علمياً وتكنولوجيا.

المعرفية والمعلوماتية والاتصالية فيما تكون حصصاً باقى اللغات الاستقبال والتخاطب بهذه اللغات. أما على الصعيد المعلوماتي فإن الشبكة استطاعت ربط جميع دول العالم فيما بينها إلكترونياً وتوفير أداة للحصول على المعلومات بصورة لائتائية في مختلف المجالات والاختصاصات فأصبحت عبارة عن أكبر مكتبة أو دائرة للمعارف في تاريخ البشرية. الأمر الذي جعلها تكون وعاءاً ومخزناً ضخماً لختلف أنواع المعلومات والمعارف البشرية. يتم عن طريقها الحصول على المعلومات بأسرع السبل وبكثافة مادية بسيطة جداً.

واحتكرت الدول أغلب المعطيات المعلوماتية والمعرفية الموجودة على الشبكة، إذ أن الولايات المتحدة لوحدها تسيطر على أكثر من ٩٠٪ من المعلومات حول العالم مخزنة لديها في هذه المكتبة الضخمة والتي أخذت تمتد وتتوسع باستمرار لتشمل مختلف أنواع المعارف البشرية على امتداد تاريخها وبمختلف لغاتها وليتم تحويلها إلى مكتبة رقمية بلغة واحدة، هي لغة الشبكة- اللغة الانكليزية- ولتختصر جميع لغات وثقافات العالم فيها وتتوحد لغة الثقافات، في حالة استمرار هذه الحالة، في عداد اللغات والثقافات المنقرضة والتي لا تتماشى ولغة العصر.

تعرف الثقافة بأنها مجموعة العادات والتقاليد والمعتقدات والطقوس التي يمارسها المجتمع، ومجموعة الأساطير والفولكلور وأنماط الحياة والفنون التي أنتجها ذلك المجتمع والتي تميزه عن باقي المجتمعات الإنسانية الأخرى. والثقافة ظاهرة اجتماعية ينتجها المجتمع في عملية تكون مستمرة تمتد لعدة أجيال وتتسم بالاستمرارية والنبات السبسي، إلى الوقت نفسه لها القابلية للتعدّل والتغيير المستمر حسب ضرورات المجتمع وضرورات الزمن الذي تمر فيه، وهي تسم بالمرونة فتمت ما أصابها الجمود والتجسر فهي في سبيلها إلى الانقراض والزوال.

إلا أن هذا لا يعنى التماهي مع المتغيرات أو الثقافات الوافدة أو تحولها كلياً عن أصولها ومنابعها الرئيسية، فهي هنا ليست ثقافة أصلية وإنما هي حالة هلامية وجدت لمرحلة معينة وزالت بزوالها. لأنها لا تستطيع الصمود والبقاء أمام الثقافات الأخرى، فهي لا تحمل في جندورها عوامل البقاء والاستمرارية والثبات.

وقبعت الهيمنة الإعلامية الغربية موجودة في زمن البث الفضائي المباشر، لا بل إنها ازادت رسوخاً وتكثرت آثارها.

فلم تعد هناك حواجز أو مصدات أو موانع من دخولها إلى حدود الدول واستقبالها من الناس، وتحولت الحالة إلى ضغط للزمن والمكان وصل للمكان عن الهوية، حسب تعبير عالم الاجتماع البريطاني (جيدنز).

وبقيت الهيمنة الإعلامية الغربية موجودة في زمن البث الفضائي المباشر، لا بل إنها ازادت رسوخاً وتكثرت آثارها.

وقد ساهمت تكنولوجيا الإعلام بما أوجدته من تقنيات حديثة في إظهار صوغها الملوثة عالية الوضوح مع مصاحبيتها بالصوت في ترسيخ ثقافتها بصورة، فقد تحولت ثقافة مجموعات كبيرة من الشعوب ومعارفها إلى ثقافة تستمد أساساً من الصور المبتوهة التي في مختلف مجالات الحياة عن طريق وسائل الإعلام، وأصبحت الوسيلة المهمة والأساس في تزويدهم بالمعلومات والأخبار والمعرفة والتصورات عن مجتمعهم وعن الآخرين.

فبالصورة كما هو معروف تخفي عن ألف الكلمات في كثير من الأحيان وتكون أبلغ جوهرياً في إيصال المحتوى أو الفكرة أو المضمون المراد إيصاله في إحيان كثيرة. وما ولدت إنساناً كسولاً في نشاطه الذهني فهو يعتقد على ما يتفاه ويستلمه بواسطة العين من دون استخدام نشاطه العقلي في فك رموز الرسالة مظلماً يحصل في الرسالة المكتوبة.

أي أن تكنولوجيا الإعلام بما أحدثته من تغيرات جوهرياً في طريقة نقل مضمون الرسائل الإعلامية عادت بالتفكير الإنساني إلى التفكير الجسم بعد أن تم تطويره والارتقاء به إلى التفكير المجرد.

وفي هذا الصدد يؤكد عالم الاتصال المعروف (مارشال ماكلوهان) على أن تكنولوجيا الاتصال قد عدلت على نقل المجتمع من مرحلة الثقافة المكتوبة إلى مرحلة الثقافة المسومة والمرئية، واعتبر (ماكلوهان) أن الحضارة قد تأثرت سلباً في الثقافة الشفوية التي ميزت المجتمعات

هجيبة مكونة من ثقافته الأصلية التي نشأ وتربى عليها وثقافة أخرى وافة عليه، وصلت إليه بفعل تكنولوجيا الأعلام.

وقد تطورت الأمور لتصبح أكثر تعقيداً بوجود حالة تصادم للثقافات في محاولة من قبل البعض لفرض ثقافة مجتمعه على بقية المجتمعات والترتيب لها باعتبار أنها الأحسن والأفضل من غيرها.

وتوجد الثقافة الهجيبة في زمن تكنولوجيا الأعلام المتطورة التي سادت وانتشرت لدى مجتمعات واسعة في مختلف دول العالم، وثقافة هذا الجمهور ومعارفه، وثقافة مضطربة ومتضاربة في كثير من الأحيان وغير ثابتة ولا مستقرة.

وهنا يشير الكثير من المتخصصين في مجال الاتصال إلى أن هذه الوسائل ساهمت في خلق ادراك وهمي للعالم الحقيقي) وكما أنها ساهمت بشكل كبير في إيجاد الإغتراب الثقافي بطريقة أو بأخرى.

وتكمن الخطورة في البث الفضائي المباشر في وصوله لثقافة أفراد الجمهور سواء المتعلم منه أو قليل الثقافة والافتقار إلى الوسائل التعليمية أو مستهلكين لهذه المواد.

وترسخ أكثر فأكثر الاختلال الإعلامي الدولي لصالح الدول الغربية وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الطبيعي أن تكون البرامج والمواد الإعلامية التي تبثها هذه القنوات ومن انعكاس لثقافة المجتمع الذي تنطلق منه، ومن المنطقي أن تختلف اختلافاً كلياً أو جزئياً مع غيرها من ثقافات الشعوب الأخرى الوافدة إليها. فالقيم والعادات والتقاليد وأنماط التفكير والسلوك هي محدودة التداول والتعامل بين أفراد المجتمع الذي توجد فيه وقد لا يعرفها إلا القليل من أفراد المجتمعات الأخرى.

ولكنها حينما تنقل بواسطة الرسائل الإعلامية عن طريق وسائل الاتصال الحديثة، فإن معرفتها وانتشارها تزداد بصورة كبيرة.

وان فعل التكرار في نقلها والتأكيد عليها يجعلها يمرور الزمن أسراً مولوفاً لغات كثيرة من (الجمهور العالمي) الأمر الذي يسهل تعوده عليها ما يؤدي بالنهاية إلى التأثير على ثقافته الأصلية.

الأمر الذي أوجد ليساً ثقافياً عند البعض، وتناقض هذا الأمر في مجتمعات أخرى ليوجد ثقافات

والتي تميزه عن باقي المجتمعات الإنسانية الأخرى. والثقافة ظاهرة اجتماعية ينتجها المجتمع في عملية تكون مستمرة تمتد لعدة أجيال وتتسم بالاستمرارية والنبات السبسي، إلى الوقت نفسه لها القابلية للتعدّل والتغيير المستمر حسب ضرورات المجتمع وضرورات الزمن الذي تمر فيه، وهي تسم بالمرونة فتمت ما أصابها الجمود والتجسر فهي في سبيلها إلى الانقراض والزوال.

إلا أن هذا لا يعنى التماهي مع المتغيرات أو الثقافات الوافدة أو تحولها كلياً عن أصولها ومنابعها الرئيسية، فهي هنا ليست ثقافة أصلية وإنما هي حالة هلامية وجدت لمرحلة معينة وزالت بزوالها. لأنها لا تستطيع الصمود والبقاء أمام الثقافات الأخرى، فهي لا تحمل في جندورها عوامل البقاء والاستمرارية والثبات.

وقبعت الهيمنة الإعلامية الغربية موجودة في زمن البث الفضائي المباشر، لا بل إنها ازادت رسوخاً وتكثرت آثارها.

آراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

- لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
- يذكر اسم الكاتب كاملاً ورقم هاتفه وبلد الإقامة ومرفق صورة شخصية له.
- ترسل المقالات على البريد الإلكتروني الخاص بالصحفة: Opinions112@yahoo.com